الإسكوا في الإعلام

مشاركة أديب نعمه كميّسر في «منتدى الحوار اللبناني - الفلسطيني» لإطلاق وثيقة مشتركة للعلاقات الثنائية

16 نيسان 2014

- المستقبل: وثيقة لبنانية - فلسطينية: الحقوق والسيادة متلازمان
- موقع النشرة الإخباري: الحوار اللبناني-الفلسطيني: لإنهاء المعالجة الأمنية للوجود الفلسطيني
- اللواء: «منتدى الحوار اللبناني - الفلسطيني» أطلق وثيقة مشتركة للعلاقات الثنائية
- الوكالة الوطنية للإعلام: منتدى الحوار اللبناني الفلسطيني اطلق وثيقة مشتركة للعلاقات الثنائية
- السفير: وثيقة لضمان حقوق الفلسطينيين وسيادة لبنان
- دنيا الوطن: منتدى الحوار الفلسطيني اللبناني يعقد مؤتمر صحفيين في نقابة الصحافة ببيروت

وثيقة لبنانية - فلسطينية: الحقوق والسيادة متلازمان

المستقبل

خلصت الرؤية المشتركة للعلاقات اللبنانية الفلسطينية 2014 التي أعدها منتدى الحوار اللبناني الفلسطيني، إلى «ضرورة دعم حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف (حق العودة وحق تقرير المصير) ورفض التوطين، وبالتالي التوافق على أن أي حل نهائي للقضية الفلسطينية يجب ألا يكون على حساب حقوق الفلسطينيين ولا على حساب لبنان وسيادته».

ودعت الوثيقة التي أطلقت أمس من نقابة الصحافة، إلى «تحييد اللاجئين الفلسطينيين عن الاستقطاب السياسي والطائفي»، مناشدة الدولة اللبنانية «إنهاء المعالجة الأمنية للوجود الفلسطيني ومعالجة ملف اللاجئين من المنظار القانوني وعدم المقايضة بين حقوقهم ومسألة السلاح».

البلبكي

وإذ أكد نقيب الصحافة محمد البلبكي أن «قضية فلسطين ستبقى قضية العرب جميعاً»، واستنكر «وقاحة المحتل الإسرائيلي الذي اعتدى أخيراً على المصلين في جامع الأقصى»، ونوّه بالوثيقة التي «تعزز تنسيق العلاقات واستمرار النضال من أجل القضية».

نعمة وسليمان

وعرض ميسر منتدى الحوار أديب نعمة ومنسق المنتدى جابر سليمان ملخص الوثيقة باللغتين العربية والإنكليزية، فلفتا إلى أن «الحوار الذي جرى لإعداد الوثيقة ليس حواراً رسمياً ومؤسسياً، لكنه ضمّ ممثلي الفصائل الفلسطينية والأحزاب والتيارات اللبنانية وباحثين مستقلين ومراكز أبحاث فلسطينية ومنظمات غير حكومية وأعضاء من لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وكان محاولة لاختبار إمكانية التوصل إلى تفاهات حول موضوع حساس هو العلاقات الثنائية لإعادة تصويب القضايا».

واعتبر «أننا كلبانين وفلسطينيين في موقع مواجهة واحد و متمسكون بتلازم مبدأ احترام مرجعية حقوق الإنسان ومبدأ احترام السيادة اللبنانية والقانون اللبناني، وبالتالي بلورة سياسة وطنية واضحة تجاه اللاجئين». وأوردا عدداً من خلاصات الوثيقة التي تدعو إلى «دعم حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف (حق العودة وحق تقرير المصير) في الأمم المتحدة والمنديات الدولية والتمسك بحق العودة ورفض التوطين، وبالتالي التوافق على أن أي حل نهائي للقضية الفلسطينية يجب ألا يكون على حساب حقوق الفلسطينيين ولا على حساب لبنان وسيادته الوطنية». وطالب نعمة وسليمان بـ«معالجة مسألة السلاح داخل المخيمات وخارجها بناء على مقررات طاولة الحوار الوطني ووضع معايير واضحة وحصرية للتنسيق الأمني بين الجانبين وتجاوز تركة الماضي وإعادة بناء العلاقات وفق مقاربة شمولية والحيلولة من دون تنصل المجتمع الدولي من مسؤولياته الأخلاقية تجاه اللاجئين».

يُشار إلى أن الوثيقة أرسلت إلى كل الأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية للإطلاع والتعليق عليها.

الحوار اللبناني-اللسطيني: لإنهاء المعالجة الأمنية للوجود الفلسطيني

موقع النشرة الإخباري

أطلق منتدى الحوار اللبناني - الفلسطيني، في مؤتمر صحفي عقده في مقر نقابة الصحافة، وثيقة بعنوان "رؤية مشتركة للعلاقات اللبنانية- الفلسطينية المشتركة" في حضور ممثلين عن سفارة فلسطين في لبنان والاحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية وهيئات من المجتمع المدني ومهتمين.

وأشارت الوثيقة في نصها الذي تلاه أديب نعمة الى أهم المواقف المشتركة التي توافق عليها أعضاء المنتدى وهي: دعم حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف (حق العودة وحق تقرير المصير) في الأمم المتحدة والمنتديات الدولية. والتمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين بوصفه حقا فرديا وجماعيا ورفض التوطين كثابتة وطنية فلسطينية / لبنانية. والتوافق على أن أي حل نهائي للقضية الفلسطينية يجب ألا يكون على حساب حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف ولا على حساب لبنان وسيادته الوطنية. والالتزام المشترك بتحييد اللاجئين الفلسطينيين عن الاستقطاب السياسي والطائفي والمذهبي والرفض القاطع للزج بهم في النزاعات أو الحسابات أو التوازنات الطائفية والمذهبية من أجل تحقيق مكاسب سياسية لهذا الطرف اللبناني أو ذاك".

ودعت الوثيقة "الدولة اللبنانية إلى توفير حقوق اللاجئين الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وتفعيل الخطة الوطنية لحقوق الانسان (2012- 2019). وإنهاء المعالجة الأمنية للوجود الفلسطيني في لبنان ومعالجة ملف اللاجئين الفلسطينيين من المنظار القانوني الحقوقي وعدم المقايضة بين حقوقهم ومسألة السلاح".

- معالجة مسألة السلاح داخل المخيمات وخارجها بناء على مقررات طاولة الحوار الوطني، ووضع معايير واضحة محددة وحصرية في ما يتعلق بالتنسيق والتعاون الأمني بين الجانبين اللبناني والفلسطيني.

- التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في انتخاب الهيئات الدستورية الفلسطينية الخاصة بهم (المجلس الوطني الفلسطيني وسواه من الهيئات)، وتسهيل هذه العملية إجرائيا في لبنان.

- إقرار الشخصية الاعتبارية للجان الشعبية في المخيمات والتعامل معها بوصفها محاورا باسم المخيمات في الشأنين الخدماتي والمدني.

«منتدى الحوار اللبناني - الفلسطيني»

أطلق وثيقة مشتركة للعلاقات الثنائية

اللواء

عقد «منتدى الحوار اللبناني - الفلسطيني»، مؤتمرا صحفيا في مقر نقابة الصحافة أطلق خلاله وثيقة بعنوان «رؤية مشتركة للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية المشتركة»، في حضور ممثلين عن سفارة فلسطين في لبنان والاحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية وهيئات من المجتمع المدني ومهتمين.

بداية، كلمة ترحيب من نقيب الصحافة محمد البعلبكي، ثم تلا أديب نعمة نص الوثيقة فقال فيها: «تهدف الوثيقة للتوصل إلى رؤية مشتركة بشأن العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، ومن ضمنها الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان وأوضاعهم المعيشية، وكذلك بشأن المسائل السياسية والدبلوماسية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية».

وأوضح أن «الوثيقة الرؤية» تشكل وجهة نظر مشتركة لأعضاء المنتدى، إلا أنها ليست بالضرورة متطابقة مع وجهة نظر كل عضو من أعضائه، وتشير إلى أهم المواقف المشتركة التي توافق عليها أعضاء المنتدى وهي:

- دعم حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف في الأمم المتحدة والمنديات الدولية.
- التوافق على أن أي حل نهائي للقضية الفلسطينية يجب ألا يكون على حساب حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف ولا على حساب لبنان وسيادته الوطنية.
- الالتزام المشترك بتحييد اللاجئين الفلسطينيين عن الاستقطاب السياسي والطائفي والمذهبي، والرفض القاطع للزج بهم في النزاعات أو الحسابات أو التوازنات الطائفية والمذهبية من أجل تحقيق مكاسب سياسية لهذا الطرف اللبناني أو ذاك.
- دعوة الدولة اللبنانية إلى توفير حقوق اللاجئين الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وتفعيل الخطة الوطنية لحقوق الانسان، وإنهاء المعالجة الأمنية للوجود الفلسطيني في لبنان ومعالجة ملف اللاجئين الفلسطينيين من المنظار القانوني الحقوقي وعدم المقايضة بين حقوقهم، ومعالجة مسألة السلاح داخل المخيمات وخارجها بناء على مقررات طاولة الحوار الوطني، ووضع معايير واضحة محددة وحصرية في ما يتعلق بالتنسيق والتعاون الأمني بين الجانبين اللبناني والفلسطيني، وإقرار الشخصية الاعتبارية للجان الشعبية في المخيمات والتعامل معها بوصفها محاورا بإسم المخيمات في الشأين الخدماتي والمدني.

منتدى الحوار اللبناني الفلسطيني اطلق وثيقة مشتركة للعلاقات الثنائية

الوكالة الوطنية للإعلام

عقد منتدى الحوار اللبناني - الفلسطيني، مؤتمرا صحافيا في مقر نقابة الصحافة اطلق خلاله وثيقة بعنوان "رؤية مشتركة للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية المشتركة" في حضور ممثلين عن سفارة فلسطين في لبنان والاحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية وهيئات من المجتمع المدني ومهتمين.

النشيدان اللبناني والفلسطيني فكلمة ترحيب من نقيب الصحافة محمد البعلبكي ثم تلا اديب نعمة نص الوثيقة وجاء فيها: "الوثيقة محصلة نقاش حول العلاقات اللبنانية - الفلسطينية استمر لأكثر من عامين بين مجموعة من الباحثين والخبراء والناشطين اللبنانيين والفلسطينيين المقيمين في لبنان الذين شكلوا في ما بينهم إطارا غير رسمي، سمي "منتدى الحوار اللبناني - الفلسطيني"، بهدف التوصل إلى رؤية مشتركة بشأن العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، ومن ضمنها الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان وأوضاعهم المعيشية، وكذلك بشأن المسائل السياسية والدبلوماسية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية".

اضاف: "المشاركون في هذا المنتدى متنوعو الاهتمامات والمواقع، وهم إما باحثون أو ناشطون مستقلون أو ناشطون سياسيون ينتمون لمختلف ألوان الطيف السياسي اللبناني والفلسطيني، بصفتهم أصحاب خبرة معنيين بالملف الفلسطيني في تياراتهم وأحزابهم وفصائلهم السياسية، من دون أن يكون الحوار بينهم مؤسسيا أو ذي صفة رسمية".

واوضح ان "الوثيقة الرؤية" تشكل وجهة نظر مشتركة لأعضاء المنتدى، إلا أنها ليست بالضرورة متطابقة مع وجهة نظر كل عضو من أعضائه".

واشارت الوثيقة الى أهم المواقف المشتركة التي توافق عليها أعضاء المنتدى وهي:

- دعم حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف (حق العودة وحق تقرير المصير) في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

- التمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين بوصفه حقا فرديا وجماعيا ورفض التوطين ككتابة وطنية فلسطينية / لبنانية.

- التوافق على أن أي حل نهائي للقضية الفلسطينية يجب ألا يكون على حساب حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف ولا على حساب لبنان وسيادته الوطنية.

- الالتزام المشترك بتحييد اللاجئين الفلسطينيين عن الاستقطاب السياسي والطائفي والمذهبي والرفض القاطع للزج بهم في النزاعات أو الحسابات أو التوازنات الطائفية والمذهبية من أجل تحقيق مكاسب سياسية لهذا الطرف اللبناني أو ذاك.

ودعت الوثيقة "الدولة اللبنانية إلى توفير حقوق اللاجئين الفلسطينيين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمدنية وتفعيل الخطة الوطنية لحقوق الانسان (2012- 2019).

- إنهاء المعالجة الأمنية للوجود الفلسطيني في لبنان ومعالجة ملف اللاجئين الفلسطينيين من المنظار القانوني الحقوقي وعدم المقايضة بين حقوقهم ومسألة السلاح.

- معالجة مسألة السلاح داخل المخيمات وخارجها بناء على مقررات طاولة الحوار الوطني، ووضع معايير واضحة محددة وحصرية في ما يتعلق بالتنسيق والتعاون الأمني بين الجانبين اللبناني والفلسطيني.

- التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في انتخاب الهيئات الدستورية الفلسطينية الخاصة بهم (المجلس الوطني الفلسطيني وسواه من الهيئات)، وتسهيل هذه العملية إجرائيا في لبنان.

- إقرار الشخصية الاعتبارية للجان الشعبية في المخيمات والتعامل معها بوصفها محاورا باسم المخيمات في الشأنين الخدماتي والمدني.

وثيقة لضمان حقوق الفلسطينيين وسيادة لبنان

السفير

مادونا سمعان

خرج الحضور من قاعة «نقابة الصحافة» أمس مسروراً. بين يديه نتاج حوار جمع الأطراف اللبنانية على اختلافها بالأطراف الفلسطينية على اختلافها، والموضوع قديم - جديد: العلاقات اللبنانية - الفلسطينية.

هذه المرّة التقوا تحت مظلة «منتدى الحوار اللبناني - الفلسطيني» الذي أبصر النور في العام 2011، فأنجوا وثيقة عنوانها «رؤية مشتركة للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية 2014»، ووصفوها بالمساحة المشتركة التي التقى عندها المتحاورون «من دون أن تكون متطابقة بشكل كامل مع وجهة نظر كل عضو من الأعضاء». وقّعت عليها الأحزاب اللبنانية كما الأحزاب والأطراف السياسية الفلسطينية. وقد تشاركوا الحوار مع خبراء لبنانيين وفلسطينيين ومع لجان وهيئات محلية ودولية تعنى بالشأن الفلسطيني، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) و«لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني».

تتضمن هذه الوثيقة، وفق المستشار الإقليمي لـ«الأسكوا» أديب نعمه، وهو مسير الحوار، مقدمة تشرح أن مرتكزات الرؤية تنطلق من قاعدة تجاوز الحرب والنظر إلى المستقبل، ومصدر الخطر الأساسي يتمثل في الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين، وهو خطر على لبنان وفلسطين، والهدف الأساسي يبقى ضمان حقّي العودة وتقرير المصير، وذلك مع تلازم مبدئي احترام السيادة اللبنانية وحقوق الإنسان.

يُستهل نصّ الرؤية بتعريفات في شأن مفهوم التوطين وحق العودة وحق تقرير المصير وحقوق الفلسطينيين عامة. ووفق الوثيقة فقد توافق المجتمعون على التمسك بحق العودة ورفض التوطين، و«ألا يكون أي حلّ نهائي للقضية الفلسطينية على حساب حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف وعلى حساب لبنان وسيادته»، مع الالتزام المشترك بتحييد الفلسطينيين في لبنان عن الاستقطاب السياسي والطائفي والمذهبي.

ومن الأمور التي وقّع عليها ممثلو الهيئات والأحزاب دعوة الدولة اللبنانية إلى توفير حقوق اللاجئين الفلسطينيين الاجتماعية والثقافية والمدنية، ومنها الحق بالعمل والضمان الاجتماعي، والحق بالتملك والتعلم والهوية القانونية، على أن تجد الدولة اللبنانية مقاربات قانونية لضمان تلك الحقوق. والأهم تأسيس وضع قانوني خاص باللاجئين الفلسطينيين وبلورة سياسة لبنانية رسمية تجاه ملف الوجود الفلسطيني في لبنان، وتطوير الهيكلية الخاصة بـ«لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني». وتحمل الوثيقة مسؤولية حماية اللاجئين الفلسطينيين لكل من الدولة اللبنانية و«الأونروا» والدول العربية والجامعة العربية والأمم المتحدة، من دون أن تسقط مسؤولية «منظمة التحرير الفلسطينية» والقوى الفلسطينية كافة.

وخصصت الوثيقة باباً للأمن والسلاح، أشار فيه المتحاورون إلى ضرورة إنهاء المعالجة الأمنية للوجود الفلسطيني المدني واعتماد مقاربة شاملة سياسية وحقوقية، تحفظ أمنهم وتضمن أمن لبنان، شرط عدم

المقايضة بين حقوقهم ومسألة السلاح، على أن تتم معالجة مسألة السلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها بناء على مقررات طاولة الحوار الوطني.

وورد في الوثيقة التأكيد على حق الفلسطينيين المقيمين بلبنان بالمشاركة في انتخاب الهيئات الدستورية وغيرها من الهيئات السياسية الفلسطينية وتسهيل هذه العملية إجرائياً في لبنان، وإقرار الشخصية الاعتبارية للجان الشعبية ومفاعيل ذلك وفق القانون اللبناني، والتعامل معها بصفقتها محاوراً باسم المخيمات في الشأين الخدماتي والمدني.

بعد إيجاد المساحات المشتركة سوف يعمل المتحاورون، وفق منسق المنتدى جابر سليمان على تطبيق ما أقر. وقد أعاد شرح ما توصل إليه المتحاورون باللغة الانكليزية للحضور، بعد ترحيب من نقيب الصحافة محمد البعلبكي الذي اعتبر أن وقاحة العدو الإسرائيلي بلغت حدّ التعدي على المصلين أخيراً.

حتى الساعة وعلى الأرض لم تتحسن ظروف حياة الفلسطينيين في لبنان، فما توصل إليه المتحاورون ليس الا ما يقرّ به ويطالب به الفلسطينيون منذ سنوات. لعل نقطة القوة فيه هي اجتماع الأطراف اللبنانية والفلسطينية حوله، وقد شكّل أرضية مشتركة ينطلق منها الجميع بدلا من النقاش في البديهيات والانطلاق في كل مرة من نقطة الصفر كما كانت تجري العادة، حين كانت كل جهة فلسطينية تنظّم ورشة عمل بشكل مستقل فتذهب الجهود سدى بدلا من أن تثمر وتتجمع في صوت واحد.

وتبقى الأسئلة الأهم: ماذا يمكن أن تفعل الحكومة اللبنانية إزاء هذا التجمّع وهذا الحوار؟ إلى أين يمكن أن تذهب الأحزاب اللبنانية في ما خصّ حقوق الفلسطينيين؟ هل يبقى التعاطي الرسمي مع هذا الملف رهنا بالقوى الأمنية؟ وهل يمكن فعلاً أن يُستبشر خيراً من مشروع القانون الذي سيرفعه رئيس «لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني» العتيد إلى مجلس الوزراء والذي كان قد أعدّه الرئيس الحالي خلدون الشريف رامياً إلى تحويل اللجنة إلى هيئة عليا لمعالجة الشؤون الفلسطينية؟

حتى الساعة ما من أمر أكيد سوى أن لجنة الحوار الحالية سوف ترفع الوثيقة ومشروع القانون إلى رئيس مجلس الوزراء تمام سلام، بعيد تعيينه الرئيس الجديد المتوقع في غضون أيام.

منتدى الحوار الفلسطيني اللبناني يعقد مؤتمر صحفيين في نقابة الصحافة ببيروت

دنيا الوطن

عقد صباح يوم الأربعاء، عند العاشرة صباحاً، في نقابة الصحافة ببيروت مؤتمر صحفي، لمنتدى الحوار الفلسطيني- اللبناني، وذلك بحضور حشد إعلامي وسياسي لبناني وفلسطيني. شارك عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مسؤولها في لبنان الرفيق مروان عبد العال، والرفيق أبو جابر، مسؤول العلاقات السياسية للجبهة في لبنان، وممثلون عن الفصائل الفلسطينية، بحضور ممثلين عن سفارة دولة فلسطين في لبنان .

كما حضرت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني .

افتتح المؤتمر بالمشيدين الوطنيين اللبناني والفلسطيني، ثم كلمة لنقيب الصحافة الأستاذ محمد البعلبكي، أكد خلالها على أهمية المنتدى الحواري اللبناني الفلسطيني، كما أكد أن المسجد الأقصى لن يتحوّل إلى مقر للصهاينة بفضل المحمديين في فلسطين .

ثم كلمة للأستاذ أديب نعمة منسق المنتدى، شرح خلالها الأسس التي قام لأجلها منتدى الحوار اللبناني - الفلسطيني.

وفي مداخلة للرفيق أبو جابر، طالب فيها الحكومة اللبنانية تثبيت ما يتم الاتفاق عليه من خلال الحوار، وعدم العودة لنقطة الصفر مع نهاية ولاية الحكومة، ومأسسة لجنة فلسطينية-لبنانية دائمة، تتحمل مسؤولية الملف الفلسطيني .

ثم القى الأستاذ جابر سليمان كلمة ، وتلاها أسئلة لبعض الصحافيين .